e-finance
Partner of Choice

البوصلة
الاقتصادية
alboslanews.com
فبراير 2018 -العدد 41 السعر 15 جنيهاً

مصر تخطط للتحول لمركز جذب إقليمى للاستثمار فى التكنولوجيا المالية

البورصة تنتظر المحفزات و الطروحات الجديدة لاستعادة الصعود

الخبير الاقتصادى الدكتور محمد سعد الدين رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات سعد الدين للغازات البترولية لـ"البوصلة":

مصر دولة غنية بمواردها وشبابها ونحتاج إلى أسلوب علمى فى توظيف قدرات المصريين

خاص- البوصلة :

بالرغم من كونه رجل أعمال، إلا أنه دائماً يضع مصلحة الدولة قبل مصلحته الشخصية، ويجد حلولاً لجميع المشكلات التى تواجه الاقتصاد المصرى والمصريين، حتى ولو كانت تلك الحلول ضد أعماله، وشركاته ومصانعه، فهو دائماً ما يفضل مصلحة الوطن.

يُصنف كرجل أعمال بدرجة مواطن مصرى، وطنى من الطراز الأول.. الدكتور محمد سعد الدين الخبير الاقتصادى ورئيس مجلس إدارة مجموعة شركات سعد الدين للغازات البترولية والخبير البترولى فى حوار مع "البوصلة" لا تنقصه الصراحة، بخصوص مشكلات الدعم ومشكلات الطاقة والكهرباء وكيفية الاستفادة من الشمس التى وهبها الله للمصريين وتحويلها إلى طاقة شمسية يمكن أن تغذي أوروبا كلها، وإلى نص الحوار..

يؤكد أن مصر دولة غنية بمواردها وشبابها، ونحتاج إلى أسلوب علمى فى توظيف قدرات المصريين، حتى نستفيد بالطاقات اللامحدودة،ونحتاج فقط إلى من يكتشف تلك القدرات في كافة المجالات، خاصة بعد النجاحات التى تتحقق في ظروف صعبة.

وتساءل: ما الذي يمنع مصر أن تكون بلدا صناعيا وزراعيا، خاصة أنها دولة تمتلك من الميزات التنافسية التى تجعلها دولة متقدمة في كل المجالات، وعلى سبيل المثال، تمتلك مناخا جيدا، يجعلها منها بلدا زراعيا وصناعيا، فضلاً عن الطاقات الشبابية التى تستحوذ على أكثر من٦٠ ٪ من تعداد الشعب المصري.

وبالنسبة للمشروعات القومية، قال سعد الدين إن ما يحدث على أرض الواقع من إقامة العديد من المشروعات، هو بمثابة خلق بيئة مناسبة للاستثمارات الأجنبية التى يحتاجها المستثمر الأجنبي، فهناك خطط لتلك المشروعات في مجالات الطرق والنقل والصناعة

منظومة الدعم تحتاج إلى إعادة نظر .. ومطلوب التحول إلى الدعم النقدى

"الطاقة الشمسية" البديل الأمثل لمصر لتوفير احتياجاتنا من الطاقة

والطاقة، مما سيكون له كبير الأثر على أبناء الشعب المصري، وفي القريب العاجل.

كما طالب الحكومة والمسئولين بضرورة إلغاء الدعم المقدم، وتحويله إلى دعم مادى، حتى يستفيد منه غير القادرين، لأن منظومة الدعم المعمول بها حالياً تجعله يذهب لغير مستحقيه.

وبما أنه رجل أعمال وطنى من الطراز الأول جعله ذلك لا يفكر فى مصلحته الشخصية ومصلحة شركاته إلا أنه يشغل باله دائماً بمصلحة البلد، فوضع حلولا جديدة وجريئة من نوعها، وبالرغم من كونه صاحب أحد مصانع الغاز، فوضع حلولا اقتصادية، وطالب الحكومة بإلغاء الدعم المقدم لكل المصانع سواء على الغاز الطبيعى أو السولار أو حتى على الكهرباء، لأن ذلك سيخفض من عجز الموازنة العامة للدولة، بشكل كبير، بالإضافة إلى أنه سيساهم فى إعادة تشكيل منظومة الدعم من جديد، وتقوم وزارة الصناعة والتجارة الداخلية، بمنح الدعم لصناعات معينة، وذلك وفقاً لاستراتيجيات واضحة، ويكون فى صورة تقديم تخفيض جمركى على كل مستلزمات الإنتاج المستوردة أو القيام بدعم عمليات التصدير بالمصانع المحلية، وتخفيض تكاليف إصدار تراخيص المصانع الجديدة وتكاليف ترفيق الأراضى الصناعية، ويجب على الحكومة أيضاً توفير فاتورة دعم طاقة المصانع واستغلالها فى تعميق التصنيع المحلى، لكى نستطيع المنافسة فى الداخل والخارج، وأشار سعد الدين إلى أننا يمكننا التغلب على مواجهة مشاكل الكهرباء عن طريق اللجوء إلى الطاقة البديلة، لأنها الحل الأنسب، وذلك فى ظل الظروف والضغوط التى تلاحقنا، كغلاء أسعار الكهرباء، فالحل بسيط للغاية.

فقد خصنا الله بشمس مشرقة وفترة سطوع ليست موجودة إلا فى أستراليا والجزائر، ولدينا كل المميزات الطبيعية، ولابد أن نستفيد من التجربة الألمانية، حيث استطاعوا استخدام الطاقة الشمسية رغم عدم سطوع الشمس عندهم. لكننا أهملنا ما أعطاه الله لنا من فترات سطوع لا مثيل لها. بل ولدينا شمس يمكن أن نغذى بها أوروبا بأكملها، بالطاقة الشمسية،وبإمكاننا إنتاج ٥٠٠٠ ميجاوات، أو ٥ جيجا وات، بتكلفة ٣٢ مليار جنيه، ونغطى ٢٠٪ من إنتاج مصر من الكهرباء، وببساطة المشكلة فى صاحب القرار، فمشاريع عديدة تتوقف بسبب الروتين وأفكار عديدة تموت بسبب الإهمال.

فكل مسئول يهمه عدم الدخول فى مشاكل، فالكهرباء تصلها المواد البترولية مدعومة وتستهلكه فى تشغيل المحطات وتبيع الكهرباء بسعر يقل عما لو باعته عن طريق التوليد بالطاقة الشمسية، ولا يجتهد أى مسئول فى البحث عن مصادر جديدة للطاقة، لاعتقاده بأن التكلفة أقل من خلال استخدام المازوت والغاز، لكنه نسى أن كل تلك المواد مدعومة، وتم حرق هذا الدعم فى الهواء، وهناك طرق عديدة لتشجيع الطاقة الشمسية.

فهناك العديد من البنوك يمكنها تبنى مثل هذه المشروعات، من خلال تشجيع حكومى، ولو تم تبسيط الأمـور للناس، فبحسبة بسيطة تكلفة فاتورة الكهرباء على مدار ٨ سنوات تعوض تركيب محطة طاقة شمسية وتوفر استهلاكنا مدى الحياة، لكن المشكلة فى التمويل الذى يجب أن يجد تشجيعاً من الحكومة له وتحفيزاً للناس، ومن خلال الاستخدام هناك فائض، يتم توليده، وبالإمكان دخوله لشبكة الكهرباء، ويستفيد من قيمته المواطن، وهذه النظرية تضمن توفير كميات كبيرة من الكهرباء، يمكن من خلالها توفير المحطات نهاراً وتشغيلها ليلاً، وهذا يعطينا فرصة لعملية الربط الكهربائى، مع بعض الدول المجاورة ويمكن تبادل الكهرباء أوقات ذروة الاستهلاك يختلف بيننا، فالاستفادة تكون للدولتين، ويمكن تطبيق تلك المنظومة مع السعودية، كما أن هناك مشكلة أخرى، وهى أن طريقة استخدامنا للطاقة خاطئة، ففى أمريكا يستخدمون اللمبات الموفرة "الليد" يعنى لمبة ١٠ وات تعطينا إضاءة ٨٠ وات، وهذا التقصير من الحكومة التى يجب عليها تحفيز المواطنين لاستخدام اللمبات الموفرة "الليد"، وإعطاء حوافز للمستوردين بخفض الجمارك على اللمبات الموفرة ورفعها للعادية، ودعم مصانع اللمبات الموفرة فى مصر.

وعن المسئولية المجتمعية لرجال الأعمال يوضح الدكتور محمد سعد الدين أن مصر من أولى الدول التى يساهم فيها رجال الأعمال بالدور الاجتماعى تجاه مجتمعهم، فلهم العديد من الإسهامات فى إنشاء المستشفيات بالمجان، وفى شهر رمضان، وما يقدم فيه من موائد رمضانية، وخيرات كثيرة وما يقوم به أيضاً بنك الطعام المصرى بتقديم وجبات يومية للمعدمين، لا شك فإن ذلك دليل على قيام مجتمع رجال الأعمال بواجبهم نحو المجتمع، وإن كان البعض يعيب على تلك الإسهامات من حيث كونها لا تحمل الطابع المنظم والمؤسسى، وإن كان هناك انطباع لدى الكثيرين فى حالة وجود شكل مؤسسى يجعل العديد من رجال الأعمال يحجمون عن الانضمام إليها لارتيابهم فى أهدافه وأغراضه، فلذلك يفضل رجال الأعمال تقديم إسهاماتهم بشكل فردي يجعلهم على يقين بأن تلك الإسهامات تحقق الغرض منها ومازال لرجال الأعمال إسهامات فى دعم المستشفيات والمرضى والفقراء والمحتاجين، وهناك نماذج مضيئة لرجال الأعمال فى مصر، وما يؤسفنى هنا ما نراه من تصوير لرجال الأعمال فى الأعمال الدرامية التى فى صورة الانتهازى المستغل، لذا يجب أن تكون هناك موضوعية فى النظر إلى تلك القضية، فليس كل مجتمع الأعمال كذلك فالنماذج السيئة نادرة، وقليلة ويجب ألا تؤثر على صورة رجل الأعمال، فهناك رجال أعمال يمثلون نماذج رائعة فى الالتزام وخدمة الاقتصاد الوطنى.

مصر من أولى الدول التى يقوم فيها رجال الأعمال بواجبهم نحو المسئولية المجتمعية

زيادة الإنتاج والتصنيع والتصدير بدلاً من الاستيراد الحل السحرى لاستقرار سعر الدولار ورجوعه للسعر العادل

وعن المناطق الصناعية الجديدة ودورها فى إنشاء مجتمعات عمرانية، يرى الدكتور محمد سعد الدين الخبير الاقتصادى، أن المناطق الصناعية تنقصها وسائل المواصلات التى تمثل مشكلة كبيرة، فهذه المناطق حينما أنشئت منذ ما يقرب من ٢٥ عاماً، كان الغرض منها إحداث التنمية الصناعية، وكذلك تنمية البرامج العمرانية، من خلال تفريغ القاهرة من الكتلة والكثافة السكانية المزدحمة، وذلك من خلال إنشاء مناطق سكانية جديدة, ولكن هذا لم يتم فتجمدت المناطق الصناعية، ولم يتم إنشاء مناطق عمرانية، ولكن معظم العمالة تنتقل من محل إقامتهم إلى المناطق الصناعية، مما يمثل إهدارا فى الطاقة المادية والبشرية والفكر الجديد, ولذلك يجب التركيز على إنشاء مناطق صناعية متكاملة تضم المصانع على اختلاف قطاعاتها، وكذلك إنشاء مجتمعات عمرانية وسكانية تستوعب السكان العاملين بتلك المناطق وأسرهم، من خلال تخطيط عمرانى يوفر جميع الخدمات، سواء تعليم أو الخدمات الصحية أو الترفيهية، وذلك لإنشاء مجتمعات متكاملة فى تلك المناطق الصناعية، حتى يمكن لتغلب على الازدحام والانفجار السكانى الذى تعانى منه القاهرة.

وأكد أن تماسك الاقتصاد المصرى فى ظل الظروف الحالية لتى تمر بها البلاد، لهو دليل دامغ على أن الاقتصاد المصرى من لاقتصاديات الراسخة فى منطقة الشرق الأوسط، فرغم مشاكل تحرير سعر صرف العملة، وما ترتب عليه من ارتفاع جنونى فى لأسعار، ورغم الركود الذى تعانى منه السياحة، ورغم ما تعانيه لدولة المصرية فى محاربة الإرهاب، فالاقتصاد المصرى مازال صامداً رغم كل هذا.

صحيح أن هناك معاناة يعانيها المواطن المصرى، خاصة المواطن لبسيط، وأن قرارات الإصلاح الاقتصادى، قد تكون ذات آثار جانبية، ف لك يدل على أن الاقتصاد المصرى يستطيع الصمود إزاء كل هذه لمشاكل والعقبات وأن تعافيه ممكناً، وأن مصر تستطيع أن تكسب عركتها فى طريق التنمية والإصلاح الإقتصادى.

وذلك لن يتأتى إلا بمزيد من الجهد ومواصلة العمل وزيادة الإنتاج إيجاد الحلول للمشاكل التى بات يعانى منها الاقتصاد المصرى، مؤكدا تفاؤله بمستقبل الاقتصاد المصرى برغم كل الأزمات الراهنة.

وعن استمرار التذبذبات فى سعر صرف الدولار صعوداً وهبوطاً، أشار إلى أن هذا الأمر وضع طبيعى من آثار اتخاذ القرار بتحرير سعر الصرف، حتى يستقر سعر الدولار، وهذا لا يأتى إلا بزيادة الإنتاج، فزيادة الإنتاج وزيادة الصادرات مع ارتفاع سعر الدولار، فإن ذلك سوف يضاعف العائد على الصادرات، فى الوقت الذى تنخفض فيه عمليات الاستيراد بشكل تلقائى، حيث أن ارتفاع السلع التى تعتمد على الاستيراد، سوف تؤدى إلى إحجام المستهلك عن شرائها، وبذلك يقل الاستيراد وتزيد قيمة الصادرات، ومن هنا يأخذ الدولار منحنى هابطاً لينخفض عما هو عليه الآن، ويستقر عند السعر العادل فزيادة الإنتاج وإعلاء قيم العمل داخل الاقتصاد المصرى هى الطريق الصحيح للخروج من أزمة الدولار، لذلك أطالب بزيادة معدلات الإنتاج والتصدير للخارج بدلاً من الاستيراد.

ويؤكد سعد الدين أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت لغة العصر، ولن يحدث تقدم وتنمية دون الارتكاز على خلفية راسخة، فى هذا المجال، فقد دخلت تكنولوجيا صناعة المعلومات فى جميع القطاعات الصناعية والاقتصادية، حتى المجالات الخدمية بما فيها التعليم والصحة.. إلخ

وهذه الصناعة تحتاج فى مصر إلى مزيد من الاستثمارات، ونحن من خلال الشركة المصرية لتكنولوجيا المعلومات نطور أنفسنا، ونجوّد من إنتاجنا حتى يحقق أعلى معدلات اقتصادية للشركة وليس أدل على أهمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وأسهمها فى المجالات الصناعية المختلفة من اتجاه الهند وماليزيا إليها منذ عشرات السنين، فقد قرأت هذه الدول المستقبل، وأدركت أن العالم مقبل على ثورة فى صناعة المعلومات، فبدأوا فى استخدام الموارد المتاحة لديهم واستطاعوا من خلالها استغلال العقول البشرية والخبرات العلمية، من أن يحرزوا تقدماً فى هذا المجال، ومن خلال مواكبة التطورات العلمية فى هذا المجال، سوف نسعى دائماً إلى توفير أفضل ما تقدمه تكنولوجيا المعلومات.